المداخل الإقليمية التكاملية للشراكة الاقتصادية و التجارية بين اليمن و دول مجلس التعاون الخليجى G.C.C

أرسلان محمد أحمد

مقدمة:

أصبحت ظاهرة التكامل الإقليمي والتكتلات الاقتصادية تشكل في الوقت الراهن قوة دفع كبيرة في اقتصادات البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء؛ وذلك من أجل تسريع خطى التطور والتنمية لمختلف بلدان المعمورة نحو عصر جديد للعولمة. وإذا نظرنا اليوم إلى تجربة التكامل الإقليمي في بلدان مجلس التعاون الخليجي، فإننا نجد أن هذه التجربة صارت واقعاً ملموساً، وهي جزء من تلك الظاهرة العالمية للتكتلات الاقتصادية والإقليمية الدولية، ويمكن وصفها حقاً بأنها في مكانة رائدة، وأنموذج يحتذى به على صعيد النظرة المستقبلية للوحدة الاقتصادية العربية، ونواتها السوق العربية المشتركة؛ وبالتالي فإن طبيعة هذه التجربة تمثل طموحاً قومياً مشروعاً، وتنسجم تماماً مع (المادة التاسعة) من ميثاق الجامعة العربية،والذي يتيح أمام الدول الأعضاء الراغبة فيما بينها في تعاون أوثق وروابط أقوى، أن تعقد من الاتفاقات ما يحقق أهدافها، ويدعم مسيرة العمل العربي المشترك. منظوره الاستراتيجي (الرؤية الاستراتيجية لليمن ٢٠٠١—٢٠٢٥) بأن عناصر قوته الذاتية وبناء اقتصاده القطري لا يمكن أن يكتب له النجاح بمعزل عن التنسيق والتعاون مع جيرانه من الأقطار العربية الخليجية فاليمن هو امتداد طبيعي وله تشابكات وروابط جيو–وتأسيساً على ذلك، فإن اليمن، ومنذ قيام دولته الموحدة في ٢٢ مايو ١٩٩٠، صار يتطلع إلى الانخراط في عضوية مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التصحيحية وصولاً لتحقيق الهدف الأساسى التى تتطلع إليه الإدارة العليا فى أى مشروع وهى الفاعلية

د. أرسلان محمد أحمد– استاذ الاقتصاد والمالية الدولية المشارك – جامعة عدن– اليمن.

المتميزة بالتجانس والتقارب والإخاء ووحدة المصير القومي مع هذه البلدان العربية الشقيقة. وعلى الرغم والكفاءة، أى تحقيق أهداف المشروع والتكيف مع البيئة المحيطة وتحقيق العلاقة المثلى بين المدخلات والمخرجات ,ومنطلقاً من اقتصادية ويتمتع بأواصر قوية من العلاقات التاريخية والاجتماعية والثقافية من عوامل الجذب السياسية والإقليمية في الساحة الدولية والتي تعرضت لها منطقة الخليج العربي في الماضي وما نجـــــم عنها من تداعيات ومؤثرات سالبة فإن اليمن تقدمت بطلب العضوية إلى هذا التجمع الإقليمي الخليجي لأول مرة في عام ١٩٩٦ والمتزامن مع انعقاد القمة السابعة عشر للمجلس الأعلى في (الدوحة عاصمة دولة قطر) وحظي هذا الطلب باهتمام بالغ حيث وضع موضع دراسة جادة من أجل تهيئة الظروف الملائمة والسبل المؤدية للانضمام على مراحل تدريجية. وفي عام ٢٠٠١ تحديداً مع انعقاد القمة الخليجية الثانية والعشرين في (مسقط عاصمة سلطنة عمان) فتح مجلس التعاون لدول الخليج العربية نافذة جديدة يطل منه اليمن على المشاركة والحضور الفاعل في بعض الهيئات والمؤسسات الخليجية المشتركة لاسيما في المجالات الصحية والاجتماعية والتعليمية وذلك كخطوة أولى لتأهيله وانضمامه للمجلس على أسس من المداخل الإقليمية الاقتصادية والتجارية والتي سوف تجعله عضواً أساسياً في المستقبل وشريكاً مساهماً بالمنافع والتعاون المتبادل والتكامل والاندماج في الاقتصاد الخليجي.

مشكلة الدراسة:

تسعى اليمن للانضمام في عضوية مجلس التعاون لدول الخليج العربية رغبة منها في تحقيق التنسيق والترابط الجيو- اقتصادي لمصالحها الاقتصادية القطرية والإقليمية، و تدعيم عناصر قوتها الذاتية في الداخل على مواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، والاستفادة من إمكانياتها المتاحة وطاقتها البشرية ومواردها الطبيعية المتوفرة بالاستغلال الأمثل، و إيجاد المداخل الإقليمية الملائمة للشراكة الاقتصادية والتجارية على الصعيد الإقليمي في المنطقة، وذلك من أجل تعظيم منافعها المتبادلة والمشتركة مع بلدان مجلس التعاون الخليجي.

تساؤلات الدراسة:

بناءً على ما تقدم تحاول هذه الدراسة الإجابة على التساؤلات الآتية:

أولاً: ما هي الأهداف الاستراتيجية و الدوافع الرئيسية لانضمام اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي؟ وهل هناك حاجة بالفعل للتنسيق والتكامل الاقتصادي والإقليمي يمنياً وخليجياً إزاء الظروف الراهنة ومتغيرات المستقبل في عصر التكتلات الاقتصادية الدولية؟

ثانياً: لماذا تعتبر المداخل التكاملية الاقتصادية شرطاً أساسياً لانضمام اليمن إلى هذا التجمع الإقليمي، و ما هي محددات و اتجاهات الشراكة الاقتصادية و التجارية بين اليمن و دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؟

ثالثاً: ما هي المتطلبات والآليات الأساسية – الميكانيزمات – لتأهيل الاقتصاد اليمني إلى مصاف (الزمالة) للاقتصادات القطرية الخليجية في ظل اتساع فجوة الموارد المالية والتمويلية وبروز تحديات اقتصادية واستثمارية وتكنولوجية يعاني منها الاقتصاد القطري المعاصر في اليمن.

أهداف الدراسة:

في ضوء التساؤلات السابقة تهدف الدراسة إلى ما يلي:

١. الكشف عن أهمية المدخل الاستراتيجي للأهداف الاقتصادية و التنموية ومدى حاجة اليمن في الظروف الراهنة للمساعدات الإنمائية من الدول المانحة و في طليعتها الدول الخليجية لتأهيل الاقتصاد اليمني و تدعيم قدراته الذاتية على التنسيق المشترك و التعاون و التكامل الإقليمي مع بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

٢. تحليل الرؤية الاستراتيجية للتنمية في اليمن (٢٠٠١– ٢٠٢٥) ومدى تطابق محدداتها و اتجاهاتها مع متطلبات الشراكة الاقتصادية و التجارية في المرحلة الراهنة والمستقبلية إضافة إلى وضع بعض المقاربات بين مكونات هذه الرؤية وإكمال نواقصها من الوجهة الإقليمية و ذلك لكي تتبنى اليمن منهجية أكثر وضوحاً وشفافية تساعدها على الاسترشاد بمنظومة أهداف مجلس التعاون الخليجي و انضمامها إلى هذا التكتل الإقليمي في المستقبل.

٣. تحديد مداخل الشراكة و التكامل الإقليمي على أسس وقاعدة المنهج الوظيفي الاقتصادي و ذلك بالتركيز على: المدخل الاستراتيجي للأهداف, المدخل المؤسسي و التنظيمي في مجال التنسيق و التعاون الاقتصادي, مدخل البيئة الاستثمارية الجاذبة للقطاع الخاص , المدخل التجاري للتبادلية السلعية, و

مدخل الروابط الاقتصادية للمناطق الحرة , ومدخل الاستثمارات المالية و آليات تكامل اقتصاد السوق اليمنية الخليجية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

١. تغطي جزءاً من الفراغ السائد في حقل الدراسات الاستراتيجية والتحليلية المعمقة عن حاضر الشراكة الاقتصادية الإقليمية بين اليمن و بلدان مجلس التعاون الخليجي وتحدد آفاق المرحلة القادمة حول إمكانية انضمام اليمن إلى عضوية هذا التجمع الإقليمي في منطقة الخليج و شبه الجزيرة العربية.

٢. تخدم هذه الدراسة صناع السياسات ومتخذي القرار في حقل الاقتصاد والتنمية و كذلك الباحثين و المهتمين بالشأن الاقتصادي اليمني و الخليجي على إدراك مدى أهمية المداخل الاقتصادية للتنسيق المرحلي التدريجي و التعاون على قاعدة الشراكة وتبادل المنافع كخطوة أساسية باتجاه تشابك المصالح و الروابط الاقتصادية وتدعيمها بالوجهة التكاملية والاندماج الاقتصادي في المستقبل.

منهج الدراسة :

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والاستقرائي إضافة إلى استخدام أسلوب البحث المقارن للنظم الاقتصادية القطرية بين اليمن و بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية وذلك من زاوية النظر إلى الخصائص الجيو- اقتصادية المشتركة والسمات المتشابهة للاقتصاد من حيث عناصر الثروة النفطية والسمكية والبحرية وإن لم يجري استغلالها بالشكل الأمثل في اليمن مع وجود علاقات تجارية وروابط استراتيجية واقتصادية تقليدية بحكم التقارب الجغرافي والتدخلات السكانية والاجتماعية لمنطقة دول الخليج وشبه الجزيرة العربية. وقد أشار الباحث عند توصيف المداخل الرئيسية عن مسارات التعاون ومحددات الشراكة والتكاملي الإقليمي إلى أهمية التزام اليمن بالمنهج الوظيفي الاقتصادي وضرورة تطوير الآليات المؤسسية النوعية للحكومة والقطاع الخاص وذلك بما يساعد على تأهيل الاقتصاد القطري اليمني في المستقبل المنظور إلى مصاف (الزمالة) ومواكبة التطور والنهوض الاقتصادي الشامل الذي حققه وتحققه مسيرة الإنجازات التنموية القطرية والإقليمية في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

الإطار الأول: الرؤية الاستراتيجية للأهداف ومحددات الشراكة الاقتصادية الإقليمية بين اليمن وبلدان مجلس التعاون الخليجي

تمثل الرؤية الاستراتيجية لليمن (٢٠٠١ – ٢٠٠٥) النظرية العامة للأهداف والسياسات الاقتصادية التي تسترشد بها الدولة في مجال التنمية، وهي بمثابة برنامج وطني موسع للإصلاحات الهيكلية على صعيد بناء الاقتصاد القطري لليمن وعلاقاته بالاقتصادات الخارجية الإقليمية والتكتلات الاقتصادية والتجارية الدولية. ولكن في الحقيقة ما تزال هذه الرؤية البرنامجية تعاني من ضعف في تشخيص أهداف ومتطلبات التعاون الاقتصادي الإقليمي بوجه خاص، وكذلك غياب (السيناريوهات) التفصيلية عن أشكال هذا التنسيق والتعاون، لا سيما مع بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

بالإضافة إلى ذلك، لا تتضمن هذه الرؤية الاستراتيجية ومفرداتها تحديد المداخل والمسارات عن وجهة اليمن وانضمامها إلى مجلس التعاون الخليجي، وإنما بقيت التوجهات العامة للدولة عند حدود التطلع نحو علاقات الانفتاح الاقتصادي الإقليمي أو العربي والدولي الشامل، وهذا ما تصفه القوالب النظرية للرؤية الاستراتيجية فيما يلي[1]:

أ- لا يمكن لليمن أن يعارض أو أن يقف أمام رياح التغيير العاصفة وعلى رأسها رياح العولمة بل يجب العمل وبشكل جماعي مع الدول المتقدمة والنامية لكي تحقق العولمة نمواً ومستويات أفضل وفرص جديدة للجميع.

ب- يمكن لليمن الاستفادة من اتفاقيات مناطق التبادل التجاري الحر، ودفع الخطى لتحرير التبادل التجاري مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودول شرق إفريقيا التي تمثل سوقاً طبيعياً ومنفذاً للصادرات اليمنية الصناعية إلى قلب إفريقيا بالإضافة إلى منظومة دول المحيط الهندي.

ج- ينبغي بذل المزيد لاستعادة دور ميناء عدن في ظل التنافس بين المناطق الحرة المختلفة في المنطقة، كما يجب تعزيز العلاقة مع المناطق الحرة الأخرى وخاصة تلك التي تقع في الدول المجاورة سعياً نحو التنسيق والتكامل بما يحقق ازدهار هذه المناطق وبالذات في ضوء معطيات النظام العالمي الجديد.

د- أصبح استقرار البلدان وتطورها السياسي وتقدمها الاقتصادي في عصر العولمة والتكتلات الاقتصادية يرتبط بقدرتها على خلق تفاعل إيجابي مع محيطها الإقليمي الدولي وفق قواعد المنافع والمصالح الاقتصادية المتبادلة.

هـ- بات المبدأ الأساسي هو استخدام السياسة الخارجية كأداة ووسيلة هامة لخدمة القضايا الاقتصادية وتعزيز قدراتها التنافسية والبحث عن أسواق جديدة وتنمية الصادرات. ومن هذا المنطلق يجب أن توجه السياسة الخارجية لتحقيق الاستقرار والتطور السياسي والتقدم الاقتصادي للبلاد، وتفعيل دور اليمن في التكتلات الاقتصادية الإقليمية والعمل على إحياء العمل العربي المشترك على قاعدة التضامن والتعاون والتكامل، والاهتمام بتعزيز العلاقات بالدول المجاورة وعلى وجه الخصوص دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ودول منطقة القرن الإفريقي.

وبالنظر إلى ما تقدم أعلاه، فإن الرؤية الاستراتيجية لليمن (٢٠٠١ — ٢٠٢٥) وإن كانت قد تضمنت في معطياتها مثل هذه الصيغ أو القوالب النظرية المحمولة بالأفكار الداعية إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية مع دول مجاورة عربية أو إفريقية والتطلع نحو تفعيل دور اليمن في التكتلات الاقتصادية الدولية، إلا أن هذه الصيغ لا تشير في الواقع إلى أي مداخل أو آليات محددة تساعد على إقامة علاقات منظمة من التنسيق الاقتصادي الإقليمي، خاصة مع بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وبالتالي فإن مضمونها كمنظور مستقبلي تبدو محدودة من الوجهة البرنامجية بعض الشيء، ولا توفر بذلك أرضية للتطبيق في منهجها الوظيفي، ناهيك عن أن البناء الداخلي للرؤية لم تستوعب بالقدر الكافي أسس ومنطلقات النظرية العامة للانخراطات القطرية في بيئة التكامل الإقليمي والاندماجات الاقتصادية، وهي من النظريات الحديثة التي تهدي ببوصلتها كثير من دول العالم في عصرنا الراهن وذلك عندما ترغب في الانضمام إلى أي تكتل اقتصادي أو تجاري لمواكبة متطلبات وشروط العولمة[٢].

وانطلاقاً من أهمية الربط بين النظرية والتطبيق، فإن إصلاح مسار الرؤية الاستراتيجية لليمن يغدو أمراً ضرورياً حتى تتبين الأهداف بوضوح ويسهل الوصول إلى تطبيقاتها من خلال الممارسة العملية.

ومن هنا فإن هذا الإطار أو القسم الأول من الدراسة سيتناول بالتحليل والمقارنة أهمية المدخل الاستراتيجي للأهداف التي تنطلق منها تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية ووضعها كدليل

يمكن لليمن الاسترشاد في بعض جوانبها طالما وأن لليمن خيارات استراتيجية ورغبة أكيدة في الانضمام المستقبلي إلى هذا التجمع الإقليمي من جهة، ثم سنحاول وصف التوجهات الراهنة للدولة في مجال بناء الشراكة الإقليمية الاقتصادية والتجارية خلال المرحلة الانتقالية (٢٠٠٦ – ٢٠١٥) وذلك من جهة أخرى. وحتى تكتمل الوجهتين معاً في هذا المشهد الصوري من البحث، فإننا سوف نسلط الضوء على ذلك وعبر قراءة جديدة من خلال السياقات التالية :

السياق الأول:أهمية المدخل الاستراتيجي: الرؤية الاستراتيجية للتنمية في اليمن وإمكانية الاسترشاد بمنظومة أهداف مجلس التعاون الخليجي.

من الواضح أن نشأة مجلس التعاون الخليجي كمنظمة إقليمية تضم كلاً من: السعودية والكويت وقطر والبحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان كان أساساً في آذار / مارس ١٩٨١، ولكن أعلن عن انبثاقه وولادته الرسمية يوم ٢٥ مايو ١٩٨١ في مدينة أبي – ظبي، حينما اتفق قادة الدول الست الأعضاء أن مجلسهم يأتي بهدف التنسيق والتعاون والتكامل في شتى المجالات[٣].

لقد كان ذلك القرار التاريخي بمثابة نقطة تحول في تاريخ المنطقة حيث انتقل العمل المشترك من نطاق التنسيق والتعاون الثنائي، إلى مجال التنسيق والتعاون الجماعي لأول مرة بين دول ذات سمات وخصائص اجتماعية وثقافية واقتصادية مشتركة وأنظمة متشابهة وبيئة متجانسة، وتواجه مشكلات تنموية متماثلة وتحديات وأخطار مشتركة[٤]. ويتضمن النظام الأساسي للمجلس الأهداف التالية :

١ – تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها.

٢ – تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.

٣ – وضع أنظمة متشابهة في مختلف الميادين، بما في ذلك الشئون الاقتصادية والمالية، الشئون التجارية والمواصلات، الشئون التعليمية والاجتماعية والصحية والإعلامية والتشريعات الإدارية.

٤ – دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة، وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة...إلخ.

وتأسيساً على هذه المنظومة من الأهداف والتي تشكل قاعدة للرؤى الاستراتيجية الموحدة فإن مجلس التعاون الخليجي يملك من الناحية القانونية والتنظيمية الأجهزة الرسمية والتنفيذية والآليات أو

الميكانيزمات الأساسية التي تساعده في الوصول نحو تلك الأهداف.وحتى لا تبقى الأمور مجرد طموحات أو آمال في قوالب نظرية جامدة فقد أنشأ المجلس أطره المؤسسية المنظمة للعمل وهو يتكون من ثلاثة أجهزة رئيسية[٥]:

- المجلس الأعلى: ويضم رؤساء الدول الأعضاء ويعتبر الجهاز الرئيسي الذي يضع السياسة العامة والخطوط الأساسية لعمل المجلس ومصدر صناعة القرار.
- المجلس الوزاري: ويعتبر الجهاز التنفيذي للمجلس ويتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء ويختص باقتراح السياسات ووضع التوصيات والدراسات والمشاريع التي تستهدف تطوير التعاون والتنسيق ويجتمع في دورة عادية مرة كل ثلاثة أشهر.
- الأمانة العامة: وتمثل الجهاز الإداري الرئيسي الذي يقوم بأعمال المؤتمرات واللجان ومتابعة تنفيذ قرارات المجلس الأعلى والمجلس الوزاري. وتتكون الأمانة العامة من الأمين العام وأمينين مساعدين وخمسة قطاعات أساسية للشؤون السياسية والاقتصادية والمالية والقانونية والإدارية والبيئية، بالإضافة إلى عدة لجان شملت كل هذه القطاعات بما فيها التعاون في المجالات الصناعية والنفطية والزراعية والخدمات الاجتماعية والثقافية.

والحقيقة يتبين من ذلك أن هذا التكتل يلقي بثقله الأساسي نحو أهداف رئيسية في خدمة قضايا الاقتصاد والتنمية التي تتطلبها الشعوب العربية الخليجية من أجل حماية مصالحها الإقليمية وأمنها القومي في المنطقة.

والسؤال الذي يتمحور في هذا السياق: هل يمكن لليمن الاسترشاد بالنظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي خلال مسيرة تأهيله في الفترة الانتقالية (٢٠٠٦ — ٢٠١٥) للانضمام في هذا التكتل الإقليمي وإن كان اليمن حتى الآن خارج نطاق عضوية المجلس — من الناحية الرسمية — وإذا ما تم ذلك بالفعل من طرف القطر اليمني المتأهل، ترى كيف ستكون مشاركته أو استيعابه في الأطر المؤسسية وهل يمكن قبوله ولو كعضو (مراقب أو مؤقت) سيما في المجلس الأعلى والمجلس الوزاري أو في الأجهزة التابعة للأمانة العامة واللجان المتخصصة الأخرى؟

لا شك أن الإجابة على هذا السؤال وفرعياته ربما يكون حتى اللحظة بمكان من الصعوبة، وقد يجيب البعض عنه بأن ذلك سوف يكون قفزاً على الواقع الراهن أو نوعاً من التجاوز الموضوعي في محاولة اختزال المرحلة الزمنية المحددة حول متطلبات التأهيل للاقتصاد القطري في اليمن والذي ما يزال في الحقيقة متخلف كثيراً عن واقع الاقتصادات القطرية الخليجية.ولكن في اعتقاد – الباحث – أن ما يبرر هذا السؤال هو طبيعة الجدل السائد أو الاستفسارات الجوهرية المتفرعة عنه، ومفاد بعضها: أنه بدون وضوح الرؤية الاستراتيجية القطرية لليمن من الوجهة الإقليمية أو الاسترشاد المرحلي لليمن بالنظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي، ما الذي يضمن التزامات القطر اليمني للاتفاقية الأساسية الموقعة في مدينة أبي – ظبي عام ١٩٨١ أو غيرها من الاتفاقيات الأخرى، والتي تنطوي على سلسلة واسعة من القرارات والالتزامات المختلفة، ثم كيف يمكن لليمن أن يشارك خلال مراحل تأهيله المبكرة بالفاعلية المطلوبة على مستوى المؤسسات الخليجية المشتركة أو اللجان الأساسية الناظمة للتنسيق والتعاون الإقليمي في قطاعات الشئون الاقتصادية والإدارية والقانونية.. وغيرها.

إن مثل هذه الإشكالية تتطلب بالفعل وقفة تقييمية من قبل صانعي الاستراتيجيات ومتخذي القرار وذلك بما يتناسب مع المدخل الاستراتيجي للأهداف وآليات التنسيق والشراكة الإقليمية بين الأطراف المعنية. ومن جهة أخرى يرى – الباحث – أيضاً بأن الرؤية الاستراتيجية لليمن (٢٠٠١ – ٢٠٢٥) إما بحاجة إلى إعادة صياغة وتحديث حتى تتلازم مع بعدها الزمني في هذا الفضاء ذاته أو أن تتبنى اليمن رؤية واقعية أكثر ملائمة وشفافية في علاقاتها السياسية والاقتصادية الإقليمية مع دول مجلس التعاون الخليجي وذلك بما يحقق لها الغايات المنشودة من ارتباط جيو – اقتصادي Geo-economique أو مصالح جيو – سياسية Goe-politique أخرى في المنطقة. وفي كل الأحوال ستبقى جدلية المدخل الاستراتيجي للأهداف المرحلية قائمة إزاء طبيعة هذا الطموح القطري لليمن عن انضمامه إلى مجلس التعاون الخليجي وبالنتيجة، فإن تصميم منظومة متناسقة من المبادئ والقواعد والأهداف الأساسية المتقاطعة بالإيجاب أو الملتقية عند حدود وفواصل النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية هو الخيار الأكثر واقعية في هذا السياق البنيوي.

السياق الثاني :المشهد الراهن للتنمية الاقتصادية في اليمن واتجاهات الشراكة الإقليمية مع بلدان مجلس التعاون الخليجي في المستقبل المنظور

تمتلك اليمن المقومات الحقيقية للنهوض الاقتصادي والتنمية بالاعتماد على مواردها الاقتصادية والطبيعية إذا ما تم استغلالها بأحسن الفرص الاستثمارية والتكنولوجيا الملائمة للإنتاج وكذلك المورد البشري القابل للتنمية الإنسانية والعلمية الحضارية كما يتمتع اليمن بالموقع الجغرافي الممتاز والذي يؤهله في أن يصبح سوقاً ناشطاً له وزنه وثقله على صعيد التجارة الإقليمية في المنطقة وتحقيق الروابط التجارية مع مختلف أسواق العالم الأخرى. ولكن برغم توفر هذه المقومات من الموارد والثروة القومية والميزة التنافسية للموقع الجغرافي إلا أنه بالمقابل تعاني اليمن تحديات تنموية داخلية وخارجية حيث تفتقر إلى عنصر رأس المال ومحدودية مساهمة الاستثمارات الأجنبية وارتفاع حجم السكان بمعدل نمو متسارع يتجاوز نسبة ٣,٥٪ وهي من أعلى معدلات النمو السكاني في العالم. بالإضافة إلى ضعف في إدارة قضايا التنمية وتفاقم مشكلاتها المعقدة نظراً لتخلف البنى الإنتاجية وهشاشة هياكل اقتصاد السوق المحلي وبروز معوقات الاستثمار في ظل بيئة غير محفزة للحكم الجيد وعلاقته بالقطاع الخاص مع استشراء مظاهر الفساد المالي والإداري رغماً عن ما قامت به الدولة من جهود في الإصلاحات الاقتصادية والقانونية والإدارية والإصلاح المالي ولكنها لم تخلق إلا أثراً محدوداً في الواقع الاجتماعي المتخلف[٦].

هذا هو المشهد الحقيقي للتنمية في اليمن، والذي ينبغي علينا وضعه دون غموض أو تعتيم للرؤية الصورية عن الاقتصاد الكلي بملامحه وسماته الميكانيكية العامة. إلا أن ذلك لا يعني في الواقع بأن البلاد لم تشهد إنجازات متواضعة على صعيد التنمية فقد حققت الخطة الخمسية الأولى (١٩٩٦ — ٢٠٠٠) درجة من النمو الاقتصادي حيث وصل معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي نسبة ٤,٣٪ عام ٢٠٠٠، وأما في الخطة الخمسية الثانية فقد حصل تحسن ملحوظ نسبياً إذ ارتفع نمو الناتج المحلي الحقيقي إلى قرابة ٤,٦٪ مع نهاية عام ٢٠٠٥[٧].

ومن المرجح أن أهم عامل في إنجاح كلتا الخطتين الخمسية الأولى والثانية معاً (١٩٩٥ — ٢٠٠٠) يرجع بدون شك إلى المصادر التمويلية من القروض والمساعدات الإنمائية الخارجية بالإضافة إلى بعض

أشكال العون من صناديق التنمية العربية والخليجية وجزء يسير من الهبات والمنح المختلفة التي قدمتها البلدان الصديقة كاليابان ودول الاتحاد الأوروبي.

وفي الظروف الراهنة مع دخول اليمن مرحلة تنفيذ الخطة الخمسية الثالثة للتنمية (٢٠٠٦ – ٢٠١٠) تتطلع البلاد إلى مزيد من الدعم والمساعدات وترغب بمساندة قوية من مجلس التعاون الخليجي والمنظمات المالية والدولية الداعمة لها في تحقيق التنمية المستدامة. وفي الوقت ذاته يسعى صناع القرار الحكومي في الجمهورية اليمنية في محاولة الخروج من مأزق المديونية الخارجية، وعدم تكرار ما تعاني منه كثير من الدول النامية في تلقي القروض (السالبة) أو العون الإنمائي المحدود، حيث تتطلع إلى الشراكة الإقليمية مع جيرانها من الأقطار الخليجية وتطمع نحو تأهيل اقتصادها القطري لمواكبة اقتصادات هذه البلدان، وذلك بغية الانضمام المستقبلي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ومن الطبيعي نرى أن مثل هذه التطلعات والآمال تجد اليوم لها أصداء واسعة في أولويات سلم السياسة الاقتصادية، حيث ينطلق البرنامج الحكومي للدولة – ما بعد الانتخابات الرئاسية ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٦ – بالاتجاهات والمحددات التالية[٨]:

الاتجاه الأول:

يشمل هذا الاتجاه مجال تعزيز التنسيق والتعاون والتعاضد الاقتصادي بين اليمن ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بما يؤدي إلى تدعيم المصالح المشتركة للجميع وتنطلق محدداته – الرسمية – عبر الآتي:

١ – اتخاذ كافة الخطوات والإجراءات اللازمة لإنجاح الحوار المستمر والمثمر بين اليمن ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من أجل تطوير التعاون وتعزيز الشراكة الاقتصادية بين الجانبين مع تهيئة كل السبل الكفيلة بإنجاح مؤتمر المانحين المنعقد في لندن ١٦ – ١٧ نوفمبر ٢٠٠٦ والخروج بالنتائج المرجوة للنهوض بعملية التنمية في اليمن والتسريع بخطوات اندماج الاقتصاد اليمني في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي.

٢ – تحقيق التكامل الاقتصادي بأبعاده المختلفة (التكامل التجاري، تكامل سوق العمل، تكامل سوق رأس المال).

٣ – جعل اليمن عمقاً إضافياً وامتداداً لقاعدة النهضة الاقتصادية والتنموية في المنطقة.

٤ – تكثيف الجهود المشتركة للحد من الفقر.. وتعزيز الاستقرار والتنمية في المنطقة.

الاتجاه الثاني:

ويتضمن توجه الدولة في المرحلة الراهنة والمستقبل المنظور نحو تشجيع استثمارات القطاع الخاص الوافدة من دول مجلس التعاون للاستفادة من المزايا والفرص الاستثمارية الملائمة وتشير أبرز محدداته إلى أن ذلك يمكن أن يتم من خلال:

١ – تشجيع إقامة استثمارات في المجالات المختلفة لتوفير فرص التشغيل المحلي للقوى العاملة.

٢ – توفير بيئة مواتية للقطاع الخاص في دول مجلس التعاون الخليجي العربي للاستفادة من فرص الاستثمار – على مستوى كافة قطاعات التنمية في اليمن – وتبسيط الإجراءات ووضع الحوافز اللازمة.

الاتجاه الثالث:

وينطوي على تنفيذ برنامج تأهيل اليمن لتحسين مستوى التنمية البشرية وتطوير قطاعات البنية التحتية ومحددات هذا الاتجاه – حسب المنطلقات البرنامجية للمصدر – سوف تتم من خلال:

١ – توسيع الاستثمارات في رأس المال البشري لتنمية الموارد البشرية وتنمية المعارف والمهارات.

٢ – مواصلة موائمة التشريعات والقوانين مع مثيلاتها في دول المجلس واستكمال الانضمام إلى بقية المؤسسات الخليجية المشتركة.

وباستخدام أسلوب التحليل المعمق تبرز في هذا السياق نقطتان رئيسيتان؛ النقطة الأولى وهي عن طبيعة تقويم تلك الاتجاهات والمحددات حيث نرى أنها بمثابة منطلقات نظرية مضيئة نحو المدخل الاستراتيجي للأهداف المرحلية والتأكيد على إمكانية قيام شراكة اقتصادية يمنية – خليجية بالوجهة المتفاعلة مع اقتصاد السوق، ولكن لم تستوعب هذه الاتجاهات أسلوب تحديد المداخل الإقليمية السليمة للتنسيق والتكامل الاقتصادي عبر (الحوارات والاتفاقيات الثنائية – المتعددة الأطراف – الجماعية أو العمل الجماعي المشترك)، وكذلك لم تشر هذه الاتجاهات في مصفوفاتها النظرية (المتداخلة) إلى الآليات المؤسسية الناظمة للتنسيق في مجال المبادلات التجارية والأنظمة الجمركية، وبرامج المشروعات الاقتصادية المشتركة، وتوحيد السياسات القطاعية في الفروع الرئيسية للاقتصاد الإقليمي واستبدال

القوانين والنظم الإدارية في اليمن وغير ذلك من الالتزامات الانضباطية أو القواعد ذات العلاقة بانتقال حركة رؤوس الأموال وانتقال القوى العاملة...إلخ. وما لم يحدث هذا في مرحلة تأهيل الاقتصاد القطري اليمني لمواكبة الاقتصادات القطرية الخليجية خلال فترة زمنية مبرمجة فإن مثل تلك الاتجاهات سوف تكون (بروتوكولية أو صورية) على الأغلب، وهذا يعني أنه من الضرورة بمكان أن ترتبط مثل هذه الاتجاهات والمحددات بالمداخل الرئيسية اللازمة للتنسيق والتعاون والتي من أهمها تقريباً المدخل التبادلي للتكامل الاقتصادي والمدخل التخطيطي للإنماء التكاملي[٩] وهما من أبرز المداخل الأساسية المطلوبة على أساس قاعدة الشراكة الإقليمية للعلاقات الاقتصادية اليمنية – الخليجية في المرحلة الراهنة والوجهة نحو المستقبل.

وأما فيما يتعلق بالنقطة الثانية، حول الاندماج الاقتصادي The Economical Consolidation فإنه مصطلح له مدلوله ويشير إلى مرحلة متقدمة أي بمعنى أرقى أشكال التكامل الاقتصادي حسب نظرية التكامل الأقاليمي للتكتلات الاقتصادية الدولية في ظل شروط العولمة. ومثال على ذلك اندماج اقتصادات الدول الأوروبية فيما يعرف حالياً بالاتحاد الأوروبي (E. U.)، ومحتوى هذه النظرية ببساطة يعني سيادة أقل للدولة وارتباطاً أكثر بالإطار المؤسسي[١٠]. وكذا بالمثل عن مجلس التعاون الخليجي G. C. C. حيث إن الأقطار الخليجية العربية (الستة الأعضاء) شبه مندمجة وهي متجهة في صيرورتها التاريخية القادمة وبعد نضوج مقومات التجربة نحو الاندماج في إقامة السوق الخليجية المشتركة والاتحاد الجمركي بين جميع دول المجلس إضافة إلى توحيد العملة الخليجية وتطبيق المواطنة الاقتصادية المتساوية في حقوق التملك أو المساواة في المعاملة فيما بين مواطني دول المجلس.. وكذلك انتقال السلع الوطنية دون قيود أو رسوم ومنح القروض الصناعية للمستثمرين من مواطني الدول الأعضاء... إلخ[١١].

وكل ذلك عبارة عن حقائق وإنجازات واقعية لمسيرة الاندماج الاقتصادي في إطار دول مجلس التعاون الخليجي، أما بالنسبة لليمن فإن المسافة الزمنية حول هذا البُعد الاقتصادي عن الاندماج سوف تظل بعيدة قياساً إلى الوقت الحاضر وذلك نظراً لمتطلبات تأهيل الاقتصاد اليمني خلال الأعوام (٢٠٠٦ – ٢٠١٥) وبالتالي فإن اليمن هي دولة في طور النمو المبكر وإعادة التأهيل البنيوي حتى موعد انضمامها

في المستقبل إلى عضوية مجلس التعاون الخليجي وتكون بحاجة إلى برنامج زمني واضح قد تطول مدته أو تقصر ولكن ذلك لن يتوقف بالتأكيد على عامل الزمن أي بالانتظار حتى موعد استحقاق هذه العضوية مع مطلع عام ٢٠١٥م وإنما سيتوقف الأمر طبعاً على مدى ما يمكن أن تنجزه الدولة اليمنية من مهام صعبة وتحديات حقيقية يعيشها الواقع الاقتصادي والاجتماعي وبلوغ الأهداف المحددة لها في خارطة الطريقة نحو المستقبل. وبمعنى آخر نقول أنه لابد من تصميم خارطة للطريق ترسم لها قائمة من الأهداف الواقعية – دونما قفز على المراحل – وأن تحدد معالم التحولات الراهنة واللاحقة على أُسس من المداخل السليمة في الشراكة الإقليمية هذا بالإضافة إلى وصف مسارات وآليات التعاون باتجاه التكامل الاقتصادي وليس الاندماج الاقتصادي المباشر والذي يمثل من وجهة النظر الجيو – اقتصادية كمرحلة متقدمة لها سماتها وخصائصها النوعية على صعيد بناء وتكاملية الاقتصادات القارية ما بين الكتل الاقتصادية المختلفة في العالم.

الإطار الثاني : المداخل الإقليمية التكاملية للشراكة الاقتصادية والتجارية وضرورة تنظيم آلياتها الأساسية في اقتصاد السوق اليمنية – الخليجية

تعد تجربة مجلس التعاون الخليجي هي أحدث تجربة تكاملية عربية بعد تجربة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية التي بدأت عام ١٩٦٤. وتكاد تكون هذه التجربة من أكثر التجارب التكاملية العربية منهجية وانتظاماً من حيث التزام الأعضاء فيه بتطبيق مقرراته كما تعتبر مؤسساته أكثر انضباطاً من المؤسسات التكاملية العربية الأخرى[١٢].

إن من أبرز خصائص تجربة مجلس التعاون هو التزام جميع أعضائه بمدخل استراتيجي واضح للأهداف واعتماد المنهج الوظيفي الاقتصادي كآلية للتنسيق والتعاون والتكامل حيث وضع منهاج شامل ومرن للعمل الاقتصادي الخليجي تمثل في الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي أقرها المجلس الأعلى في دورته الثانية المنعقدة في نوفمبر ١٩٨١ وهي تشكل العمود الفقري لعمل المجلس وبرنامجه الاقتصادي نحو المستقبل.

ومن هنا فقد اختارت دول المجلس ومنذ انطلاقة مسيرته على مدى عقدين ونصف العقد من الزمن (١٩٨١ – ٢٠٠٦) طريق التنسيق والتعاون الاقتصادي من خلال إزالة الحواجز أمام انتقال

الأفراد وتدفق وانسياب السلع والخدمات وإتاحة حرية العمل وإقامة مشاريع مشتركة وإرساء الأرضية الصلبة للتعاون والتفاعل والتكامل بين دول وشعوب المجلس بغية ترسيخ القناعات بأهمية وجدوى العمل المشترك وإيجابياته وصولاً إلى تحقيق السوق المشتركة ومرحلة الاندماج الاقتصادي[١٣].

والحقيقة، نستدل من هذه التجربة وخبرتها التاريخية بأن نجاح أي تكتل اقتصادي بين الدول ينبغي أن تؤسس له مداخله الإقليمية والتكاملية بالاتجاه الصحيح ومن هنا فإن إقامة الشراكة الاقتصادية اليمنية – الخليجية هي في الواقع أولى مراحل التنسيق والتعاون نحو التكاملية والاندماج الاقتصادي في أبعاده لمستقبلية.

وبناءً عليه فإن هذا القسم المكمل لمضامين الدراسة سينظر إلى مثل هذه المداخل الإقليمية مسارات تأهيل اليمن وانضمامها المرحلي إلى مجلس التعاون الخليجي بالرؤى الواقعية والتصورات التالية:

أولاً: المدخل التأهيلي والإنمائي للاقتصاد القطري في اليمن خلال الخطة الخمسية الثالثة (٢٠٠٦ – ٢٠١٠) بالوجهة الإقليمية

عانى الاقتصاد اليمني في الخطتين الخمسية الأولى والثانية (١٩٩٦ – ٢٠٠٠) من اختناقات تمويلية واستثمارية وذلك بسبب اتساع فجوة الموارد المالية اللازمة للتنمية وأزمة ميزان المدفوعات بالإضافة إلى صعوبة الحصول على القروض والمساعدات الإنمائية إلا في ظل تطبيق (عنصر المشروطية) للإصلاحات الهيكلية والتثبيت الاقتصادي والتي استمرت برامجها بالتنسيق والتنفيذ بين الحكومة اليمنية والدول المانحة عبر المؤسسات المالية والمنظمات المالية الدولية: البنك الدولي (W.B) وصندوق النقد الدولي (IMF) خلال الأعوام ١٩٩٦ – ٢٠٠٢[١٤].

وعلى الرغم من سلسلة الإنجازات التي تحققت على مسار الاقتصاد الكلي خلال فترة التسعينات ومطلع العقد الأول من عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠٠٥ في مختلف قطاعات التنمية الاقتصادية و المترافقة مع الاكتشافات النفطية في البلاد– المناطق الجنوبية و الشرقية من اليمن– إضافة إلى التخفيف من بعض مظاهر البطالة المقنعة وكبح جماح التضخم المتسارع. إلا أن حصيلة تلك الإنجازات لم ترقى إلى أمال المجتمع و لا قناعة الدولة أيضا إزاء أهداف و مؤشرات خطط التنمية على مدى عقد ونصف من الزمن ١٩٩٠– ٢٠٠٥ .

وللبرهنة على ذلك تشير الدراسات و التقارير الإحصائية – الرسمية – بان معدلات النمو الاقتصادي تنامت ببطء شديد و تفاوتت تقديراتها من ٣,٨ ٪ إلى ٤,١٪ على مستوى الاقتصاد الكلي.

وكذلك عند المقارنة ما بين المخطط الخماسي الأول (١٩٩٦– ٢٠٠٠) و المخطط الخماسي الثاني (٢٠٠١– ٢٠٠٥) حيث تحقق معدل نمو في الناتج المحلي الحقيقي بنسبة ٤,٣٪ للعام ٢٠٠٠ وقرابة ٤,٦٪ للعام ما قبل الأخير من انتهاء سنة الخطة ٢٠٠٥[١٥].

وفيما يتعلق بالخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية (٢٠٠٦– ٢٠١٠) فقد مثلت انطلاقة جديدة نحو مسار التطور و التنمية باتجاه ترغب فيه الدولة حل مشكلة خدمات المنافع العامة وأحداث نهضة اقتصادية في الداخل و محاولة تعزيز مكانة الاقتصاد الوطني على الصعيد الإقليمي و المضي قدما نحو تحقيق الأهداف التنموية بعيد المدى[١٦].

وانطلاقا من هذا الطموح تبلورت التوجهات العامة للخطة بأهدافها و مرتكزاتها القطاعية في اتجاهات ومناحي متعددة ويمكن لنا إلقاء نظرة فاحصة على ذلك فيما يلي:

١ – بالنسبة لتوجهات العامة:

تركز الخطة في هذا الاتجاه على محورين رئيسيين: أولهما: تحفيز النمو الاقتصادي في كل القطاعات الاقتصادية و إطلاق طاقات النمو في القطاعات الواعدة وتعزيز مناخ الاستثمار وحشد إمكانات القطاع الخاص لتحقيق نمو اقتصادي وذلك بالاستفادة من الميزات النسبية والموارد الطبيعية المتاحة والكامنة للاقتصاد الوطني. وثانيهما: الحد من الفقر والتخفيف من آثاره بوصفه ظاهرة اقتصادية واجتماعية هيكلية.

٢ – بالنسبة للأهداف والمرتكزات القطاعية:

نجد هنا أن من أبرز الأهداف الرئيسية هو تحقيق معدل نمو اقتصادي يبلغ في المتوسط ٧,١٪ سنوياً وترى الخطة أن ذلك سيؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي باطراد وبمعدل يفوق ٤,٢٪ تقريباً في السنة بالإضافة إلى ذلك سيجري خفض النمو السكاني بنسبة ٢,٧٥٪ بحلول عام ٢٠١٠م. وهناك أيضاً أهداف فرعية على المستوى القطاعي للتنمية – يصعب عرضها بالتفصيل في هذا الحيز من الدراسة – وهي تتعلق بالبرامج الاستثمارية اللازمة من أجل تأهيل الاقتصاد اليمني ونهضته

بالوجهة الإقليمية، علاوة على ذلك قيام الدولة بتوفير فرص عمل منتجة ومجابهة البطالة وتحسين مستوى دخل الفرد.

وفي جانب آخر ركزت الخطة على تنمية بعض من تلك القطاعات الرئيسية ووضعها كقاعدة هامة للشراكة الاقتصادية والتجارية مع بلدان مجلس التعاون الخليجي ومنها ما يلي:

أ- النهوض بالقطاعات الإنتاجية الواعدة كقطاع الزراعة، قطاع الأسماك، قطاع النفط والغاز الطبيعي والتعدين – المحاجر والمقالع... إلخ – وقطاع الصناعة التحويلية، وقطاع السياحة، وقطاع التجارة والتبادل السلعي، وقطاع اقتصاد المناطق الحرة، واعتبرت أن جميع هذه المجالات في العملية الاستثمارية بيئة فاعلة للشراكة مع القطاع الخاص اليمني – الخليجي.

ب- تدعيم قطاعات البنية التحتية وتطوير مشروعات جديدة للمنافع العامة والخدمات الأساسية ومنها قطاع المياه والصرف الصحي وخدمات الاقتصاد البيئي والشئون البلدية، وقطاع الكهرباء، وقطاع الطرقات والنقل البري والبحري والجوي، وقطاع شبكة الاتصالات وتقنية المعلومات وهي مفتوحة للتنسيق والتعاون الحكومي مع الشركاء الخليجيين.

ج- تنمية قطاع الموارد البشرية وبذل المزيد من العناية بالتعليم الأساسي والتعليم المهني والفني والتدريب والتأهيل وتشغيل القوى العاملة إلى جانب توفير الخدمات الإسكانية والخدمات الصحية ورعاية الطفولة والشباب وزيادة دور المرأة في عملية التنمية عبر مشروعات الأشغال العامة والأسر المنتجة وتدعيم الحماية وشبكة الأمان الاجتماعي وإقامة علاقات التنسيق والتعاون في كافة هذه الميادين مع مؤسسات خليجية مشتركة أو مناظرة لها في المساعدة على إنجاز برامج المجتمع المدني وذات العلاقة بأهداف التنمية الألفية الثالثة ٢٠١٥.

وبالتأكيد يتضح من ذلك كله أن هذه الخطة طموحة للغاية، وقد تم تقدير حجم تكاليف البرامج الاستثمارية بحوالي (خمسة تريليون ومائة وثمانية وتسعين مليار ريال يمني) وتتوزع مصادر التمويل والاعتمادات المالية بنسب تقريبية على هذا النحو: الموارد الحكومية والذاتية ٤٤,٩٪ ومن التمويل الخارجي بنسبة ١٢,١٪ وبالتالي فإن الفجوة التمويلية (السالبة) تصل إلى حدود ٣٣٪ تقريباً وذلك ما يعادل حسب – سيناريو الخطة – بنحو ١٠,٢ مليار دولار أمريكي ($ U. S.)[١٧] وهو المتطلب

الحكومي الذي كانت تعول عليه اليمن للتوسع في المساعدات الإنمائية عبر مؤتمر المانحين المنعقد في لندن بتاريخ ١٥ – ١٦ نوفمبر ٢٠٠٦ ومن المتوقع أن يرتفع سقف هذه المساعدات إلى الضعف في ضوء التقديرات الرسمية للاحتياجات التمويلية لما بعد الخطة الخمسية الثالثة وذلك بدعم ومؤازرة حقيقية يبذلها قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية[١٨].

و نستنتج من هذا العرض الشامل أن البرنامج التأهيلي للاقتصاد اليمني سوف يستغرق عقداً كاملاً من التنمية (٢٠٠٦– ٢٠١٥)، ولكن تمثل مرحلة تنفيذ الخطة الخمسية الثالثة (٢٠٠٦– ٢٠١٠) المقدمة الأساسية في الولوج نحو مداخل الشراكة الإقليمية على صعيد الميادين الاقتصادية و التجارية و في فتح مسار جديد للعلاقات اليمنية– الخليجية يتأمل من خلاله انضمام اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي عام ٢٠١٥. ولكن حتى يكتب النجاح لليمن في إطار هذا المدخل الرئيسي الإنمائي و التأهيلي معا فإن على القطر اليمني ضرورة تخطي أمرين أساسيين في طريق صعب أولهما: مواجهة التحديات التنموية الماثلة أمام الخطة الراهنة للتنمية والوصول إلى أهدافها الأساسية والمحددة بالوجهة الإقليمية, والأمر الثاني: هو ضرورة إعادة ترتيب (البيت اليمني) من الداخل ونقصد بذلك تطبيق مصفوفة الإصلاحات الهيكلية في نظام اقتصاد السوق وأيضا, الإصلاحات المؤسسية المؤدية إلى الحكم الرشيد. في الأجهزة الرسمية للدولة ومقاومة مظاهر الفساد الإداري والبيروقراطية المؤثرة سلبا على صناعة القرار والتشويش على أهداف النمو الاقتصاد الكلي.

ثانياً : المدخل المؤسسي للتنسيق و تنظيم آليات التعاون الاقتصادي المشترك

حتى نستوعب طبيعة هذا المدخل المؤسسي بوصفه مفتاحاً هاماً للمداخل الإقليمية الأخرى وذلك على صعيد الشراكة الاقتصادية والتجارية بين اليمن ودول مجلس التهاون الخليجي لا بد من التوقف قليلاً عند حدود مسألة هامة وهي تتعلق بالمكون البنيوي المؤسسي والقانوني لمجلس التعاون الخليجي وذلك انطلاقاً من كونه منظمة إقليمية ودولية تمس المصالح المشتركة للدول الأعضاء فيها.

في حقيقة الأمر إن مجلس التعاون الخليجي لا يعتبر سلطة أعلى من السلطات القطرية الرسمية أو الحكومية للبلدان الأعضاء فيه والتي تتمتع بسيادة وطنية داخلية على مستوى أنظمة الحكم السياسي والدستوري في هذه البلدان. وعلى هذا الأساس فإن المجلس يعد بمثابة هيئة تنسيقية للتعاون فيما بين

هذه الدول وإقامة الروابط فيما بينها على قاعدة من التفاهم والتعاون في مجالات الأمن والدفاع والاقتصاد والخارجية وهو في جوهره يسعى للمحافظة على أصالة النمط القائم للمجتمعات الخليجية وعلى تعظيم الثروة المتاحة له وحمايته من خصومه الخارجيين والداخليين وتطبيق السياسات الخارجية التي تتوافق مع هذه الأهداف[١٩].

وبطبيعة الحال فإن المجلس يعد منظمة إقليمية لأنه يتمتع بالخصائص التي تميز المنظمات الإقليمية في كونها تنبع من حاجة الإقليم إلى التعاون في مجالات محددة بالذات وقد عني ميثاق الأمم المتحدة بالحديث عن المنظمات الإقليمية بنوع من التفصيل في (الفصل الثامن) حيث أباح قيام المنظمات الإقليمية التي تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين مما يكون العمل الإقليمي صالحاً فيها ومناسباً ما دامت هذه المنظمات أو الوكالات الإقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها الأساسية.

وأما عن كونها منظمة دولية متخصصة فهذا يعني أن هيئاتها تنشأ عن اتحاد إدارات عدة دول وتعمل على دعم التعاون الدولي في مجال متخصص من المجالات الاقتصادية أو الاجتماعية أو الفنية وتتولى تنظيم أداء خدمات دولية تمس المصالح المشتركة للدول الأعضاء فيها[٢٠].

وقد كان ميثاق الأمم المتحدة واضحاً في تعريف المنظمات الدولية المتخصصة فعرفت المادة (١/٥٧) منه على أنها الوكالات المختلفة التي تضطلع بمقتضى نظمها الأساسية بتبعات دولية واسعة في الاقتصاد والاجتماع والثقافة والتعليم والصحة وما يتصل بذلك من الشئون يوصل بينها وبين الأمم المتحدة وفقاً لأحكام المادة (٦٣) من ميثاقها الأساسي.

ويتضح من هذا المفهوم أن مجلس التعاون الخليجي يعد منظمة دولية بالمعنى القانوني والفني للكلمة وتتوافر فيه العناصر اللازمة للمنظمة الدولية حسب التعريف وإن معيار الفصل هنا هو أنها تنشأ باتفاق خاص بين الحكومات، كما أنه منظمة إقليمية تنطبق عليه خصائص المنظمات الإقليمية في كونها تمارس اختصاصاً قطاعياً متميزاً أو مظاهر وظيفية واضحة في قطاعات (كالاقتصاد، التمويل والتنمية، التجارة والمواصلات، الشئون التعليمية أو الصحية والبيئية... إلخ). ومن هنا فإن لمجلس التعاون الخليجي

معاهدة رسمية وقانونية وطبيعة دستورية مرجعيته – النظام الأساسي بين الدول الست الأعضاء – وقد تم تسجيلها لدى الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة (U. N.)[٢١].

وطالما أن اليمن لم توقع حتى اللحظة مع هذه الدول الاتفاقية أو المعاهدة الرسمية وكذلك الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي أقرها المجلس الأعلى في دورته الثانية والمنعقدة في نوفمبر عام ١٩٨١ فإنه لا يجوز لها أن تشارك في صناعة القرار أو التمثيل المؤسسي بصفة (عضو مراقب) في المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري حتى قبولها في عضوية هذا التكتل الإقليمي بعد عشر سنوات قادمة أي في عام ٢٠١٥م.

ومع ذلك فإن القمة الخليجية السابعة عشر والتي عقدها المجلس الأعلى في الدوحة عام ١٩٩٦ لم تتردد قراراته عن فتح مناقشة جادة حول طلب اليمن للعضوية وانضمامه للمجلس في ظروف مواتية. ومن هنا كان للقمة الخليجية الثانية والعشرين والمنعقدة في العاصمة (مسقط) ديسمبر عام ٢٠٠١ استجابة مبكرة حيث فتح قادة مجلس التعاون لدول الخليج العربية نافذة هامة لليمن عن إمكانية مشاركتها في بعض الهيئات والمؤسسات الخليجية المشتركة وكخطوة أولى في مجالات معينة: التعليم والصحة والشئون الاجتماعية والرياضة. ولكن في الواقع لم تكن هذه الخطوة هي قبول جزئي في عضوية مجلس التعاون الخليجي وإنما مقدمة نحو شراكة حقيقية ربما ينظر فيها المجلس نحو أفق قريب بتأهيل اليمن على مسارات أكثر أهمية وبخاصة في الميادين الاقتصادية والتجارية. ومن هنا كان لاجتماع المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون الخليجي والمنعقدة في (صنعاء) الأول من نوفمبر ٢٠٠٦ أثره الإيجابي على دراسة الاحتياجات التمويلية التي ستوفر لليمن إمكانية النهوض باقتصادها القطري ومؤازرتها بقوة في مؤتمر المانحين لندن ١٥ – ١٦ نوفمبر ٢٠٠٦م[٢٢]. ومما تقدم عرضه – يرى الباحث – أن المدخل المؤسسي للتنسيق وتنظيم آليات التعاون الاقتصادي المشترك لا يمكن أن يفرز واقعا يمنيا- خليجيا على أرضية الشراكة الاقتصادية و التجارية إلا في نطاق اتفاقيات رسمية- مرحلية يسمح فيها مجلس التعاون الخليجي بالانخراط في عضوية بعض من تلك المؤسسات الخليجية المشتركة مثل استضافة اليمن كعضو أو شريك فاعل في مؤسسة الخليج للاستثمار, هيئة المواصفات و المقاييس, المكتب الفني للاتصالات, اللجنة الإقليمية لنظم الطاقة الكهربائية, مكتب براءة الاختراع, مركز التحكيم التجاري... وغيرها.و أما

على المستوى الأهلي أو هيئات القطاع الخاص- المشتركة فانه يمكن خلق روابط قوية على هذا المستوى وتحديدا مع اتحادات الغرف التجارية و الصناعية و الزراعية, و منظمة الخليج للاستثمارات الصناعية.... و ما شابة ذلك.

وهكذا يتبين لنا, أن هذا المدخل له أهمية تنظيمية في إرساء أسس التنسيق و التعاون و التكامل الاقتصادي وبالتالي فان العمل من خلال الآليات المؤسسية يعتبر ضرورة من ضرورات تأهيل الاقتصاد اليمني حتى يتواكب مع تطور اقتصادات الأقطار الخليجية وتهيئة الظروف الملائمة نحو مستقبل انضمام اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي.

ثالثاً : المدخل البيئي للاستثمار المنظم في اقتصاد السوق اليمنية- الخليجية

يمكن وصف المدخل البيئي للاستثمار المنظم بأنه المدخل العملياتي والأكثر فاعلية نحو بناء وتدعيم اقتصاد السوق اليمنية الخليجية المشتركة. ويؤدي هذا المدخل وظيفته عن طريق توظيف الاستثمارات العامة الحكومية في مشروعات مساهمة محلية أو مشتركة في أكثر من قطر على مستوى الاقتصاد الإقليمي هذا من ناحية, وكذلك في حفز القطاع الخاص و استثماراته على المشاركة المنظمة في مشروعات اقتصاد الفروع الاستراتيجية والمتاحة التي تحتاج إلى كثافة راس المال و كثافة قوة العمل كمشروعات الطاقة والكهرباء, والتعدين, والأنشطة في فروع الصناعة الأمامية للاقتصاد بالإضافة إلى مشروعات البنية التحتية و القاعدة الهيكلية الداعمة لاقتصاد السوق.

كذلك يؤدي هذا المدخل أدوار وظيفية هامة في تحقيق المنافع المتبادلة بين أطراف الشراكة ويؤثر بقوة على إسناد الاقتصاد الإقليمي و إنماء هياكله الإنتاجية حتى لا يتمكن من مواجهة التحديات والمنافسة مع التجمعات الاقتصادي الأخرى.

ولكي يتسنى للشركاء أو أطراف الشراكة اليمنية- الخليجية من فتح الباب على مصراعيه و عبور جسر الأقلمة البنائية في هذا المجال فإنه لابد من الاهتمام بمقومات البيئة الاستثمارية المنفتحة دونما قيود على حركة رؤوس الأموال أو التدفقات الاستثمارية من الخارج.

وعلى المستوى العملي نجد أن إعطاء عناية اكبر لمقومات البيئة الاستثمارية الجاذبة في اليمن و إطلاق فرص الاستثمار للقطاع الخاص خلال الخطة الخمسية الثالثة (٢٠٠٦- ٢٠١٠) في مجال

الصناعات الخفيفة والمتوسطة أو بعض أفرع الصناعة الثقيلة المعتمدة على المواد الأولية والخامات المتوفرة محلياً أو إقليمياً سوف يدعم أهداف هذه الخطة تماماً وربما التقاء هذه الأهداف مع الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية لدول مجلس التعاون الخليجي وهذا يتقاطع بشكل (موجب) مع الرؤية الاستراتيجية للتنمية الشاملة في هذه البلدان والتي اعتمدتها قمة أبو ظبي عام ١٩٩٩ للأعوام (٢٠٠٠ — ٢٠٢٥) [٢٣].

إن البيئة الاستثمارية في اليمن تحتاج أيضاً إلى إدخال مزيد من التحسينات ومناخ استثماري شفاف بحيث يتوافق مع متطلبات التعاون والتكامل الاقتصادي اليمني — الخليجي في الظروف الراهنة بالإضافة إلى توفير آليات تسمح بحرية حركة انتقال رؤوس الأموال العامة والخاصة الوافدة من الأقطار الخليجية أو التدفقات للرساميل الأجنبية من الخارج. وحتى يحقق هذا المدخل وظيفته على مستوى الشراكة الاقتصادية اليمنية — الخليجية فإنني أرى بأن هناك ثلاث مسارات هامة يمكن تسليط الضوء عليها فيما يلي:

المسار الأول: إيجاد بيئة من الشراكة الاستثمارية في مجال بناء المشروعات المشتركة وذات المنافع المتبادلة

من الممكن أن يتضمن هذا المسار استفادة الجمهورية اليمنية من حجم التعهدات المالية لمؤتمر المانحين الذي انعقد في لندن بتاريخ ١٥ نوفمبر ٢٠٠٦ حول دراسة الاحتياجات التمويلية لليمن في إطار مشروع البرنامج التأهيلي والاستثماري (٢٠٠٦ — ٢٠١٥) وعقد شراكة استثمارية طويلة الأجل مع بلدان مجلس التعاون الخليجي وذلك من خلال استيعاب جزء من المساعدات الإنمائية وتوظيفها عبر الخطة الخمسية الثالثة للتنمية في مجال الاستثمارات الموسعة وإقامة مشروعات مشتركة على المستويين القطري والإقليمي تعود بالمنافع المتبادلة على الجميع[٢٤].

وإذا تطلعنا في هذا الأفق نحو أهداف الخطة الخمسية الثالثة للتنمية ٢٠٠٦ — ٢٠١٠م سنجد أن القطاعات الإنتاجية الواعدة في مجال الطاقة والكهرباء وقطاع التعدين واستكشاف الموارد والثروات الطبيعية في اليمن وكذلك قطاع النقل والمواصلات وقطاع اقتصاد المناطق الصناعية والمناطق الحرة هي من أجود فرص الاستثمار المتاحة للقيام بالمشروعات المشتركة[٢٥].

ومن ناحية أخرى، نرى أن هذه المشروعات لا يمكن أن تنحصر في الاستثمارات الحكومية أو تبقى حكرًا على مصالح رأسمالية الدولة للمنشآت العامة مثل قطاع البنى الأساسية والقاعدة الهيكلية للاقتصاد القومي وتطويقها باتفاقيات قطرية ثنائية أو متعددة الأطراف وذلك كما هو متعارف عليه بروتوكوليًا في إطار العمل الاقتصادي المشترك بين الدول العربية مع تقديرنا بأن مثل هذا التوجه له منافع عامة في سياق العلاقات الاقتصادية اليمنية — الخليجية الراهنة أو المستقبلية وإنما يمكن للقطاع الخاص أن يساهم أيضاً بأدوار فاعلة فيها طالما وأن ذلك يخدم مصالح وأبعاد اقتصادية من أجل تسريع عجلة التنمية سواء في جانبها القطري أو الإقليمي ويؤدي إلى تكوين الترابطات الجغرافية (الأفقية) أو التشابكات (العمودية) التي غالبًا ما تحتاجها قطاعات التنمية الصناعية في مراحل الإنتاج المختلفة وخدمات هياكل اقتصاد السوق.

لقد أثبت الواقع أن القطاع العائلي قادر على المساهمة الإيجابية والفعالة بتوظيف رؤوس أموال كبيرة في مجال الاستثمارات (الفردية) أو المشتركة سيما على صعيد بناء مشروعات المنافع العامة بالإضافة إلى تقديم العديد من الخدمات المتخصصة لمشروعات البنية الأساسية والقاعدة الهيكلية للاقتصاد القومي. ومثال على ذلك شهدت العلاقات الاقتصادية اليمنية — الخليجية إنجازات أولية على هذا الطريق في غضون السنتين الماضيتين ٢٠٠٦ — ٢٠٠٨م حيث تشير الأرقام الإحصائية بأن إجمالي الاستثمارات الخليجية في اليمن وصلت حتى نهاية عام ٢٠٠٦م إلى نحو ٧٠٠ مليون دولار أمريكي حيث كان حجم الاستثمارات السعودية في المرتبة الأولى وبنسبة ٨٥,٦٪ تقريبًا، كما جاءت الاستثمارات الإماراتية في المرتبة الثانية وبنسبة ١٣,٩٪ بينما جاءت الاستثمارات الكويتية في المرتبة الثالثة وبنسبة ٠,٥٪ من إجمالي حجم الاستثمارات الخليجية في اليمن[٢٦]. وفي الحقيقة توزعت هذه الاستثمارات بتركيز شديد على العديد من المشروعات في مجال الخدمات العامة: الاتصالات المحمولة، البنوك، المنشآت الصحية، الاستثمارات العقارية والسياحية. وأما على صعيد المشروعات في مجال البنية التحتية وبالشراكة بين القطاع الخاص الخليجي وطرف يمني — حكومي فقد تنامت العديد من الهيئات والمؤسسات المشتركة أو المساهمة في قطاع النقل والمواصلات والموانئ الرئيسية ومنها: إدارة وتشغيل ميناء

عدن للحاويات بواسطة شركة موانئ دبي العالمية (DPI) والتي أبرمت اتفاقية عقد امتياز مع الحكومة اليمنية أواخر عام ٢٠٠٦م.

وفي الظروف الراهنة تدفقت الاستثمارات الخليجية إلى اليمن بمستوى الضعف مرتين على الأقل خلال الفترة ٢٠٠٧ وحتى يونيو ٢٠٠٨م قياسًا إلى العام المنصرم ٢٠٠٦م. تأتي هذه التدفقات المتسارعة في ظل اهتمام الدولة اليمنية بتحسين أوضاع البيئة الاستثمارية وإصدار سلسلة من التشريعات والقوانين المنظمة للاستثمار في المناطق الصناعية والمناطق الحرة إضافة إلى وضع إطار استراتيجي (أولي) يرسم خارطة انضمام اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي وفق برنامج زمني يمتد إلى عام ٢٠١٥م[٢٧]. وفي هذا السياق يبدو أن القطاع الخاص من دول الخليج العربي يتأهب الآن بالسير قدماً إلى الأمام راكبًا قطار التنمية المتجه إلى اليمن ومتشجعًا في اقتحام ميادين الاستثمار المختلفة وهو بالطبع سوف يبحث عن فرص الشراكة الاستثمارية للمساهمة مع الدولة والقطاع الخاص اليمني من أجل إقامة بعض المشاريع الاقتصادية الضخمة في المستقبل. ولكن في اعتقاد بعض خبراء الاقتصاد الخليجيين وصناع الاستراتيجيات التنموية في مجلس التعاون الخليجي أن مسألة استكشاف فرص الاستثمار المتنوعة في القطاعات الاقتصادية الواعدة كقطاع النفط والغاز والتعدين وقطاع الطاقة والكهرباء وقطاع التشييدات السكنية والاستثمار العقاري وقطاع الأسماك والاقتصاد السياحي في اليمن لا يمكن أن تعتمد على المستثمر الخليجي وحده فقط وإنما لابد من وجود بيئة مستقرة كي يتمكن رأس المال المهاجر أن يعود إلى اليمن ومن ثم سيأتي الرأس المال غير اليمني[٢٨].

أن مسار الشراكة الاستثمارية في هذا الطريق قد يكون بالفعل هو من المسارات المعقدة في خارطة التعاون والتكامل الاقتصادي بين اليمن وبلدان مجلس التعاون الخليجي في الوقت الراهن ولكن باعتقادنا أن اليمن لا يراهن على ما يعانيه المستثمر الوطني في القطاع المحلي الخاص برغم ما يعانيه من إشكاليات عديدة يواجهها وأهمها طبعًا ضعف هذا القطاع على المشاركة بالاستثمارات العملاقة نظرًا لمحدودية رؤوس الأموال الخاصة في الداخل بل وعجز أغلبية هؤلاء المستثمرون عن توفير الطلب التمويلي المحلي والذي يعكس حجم الفجوة التمويلية السالبة على مستوى الادخار الوطني وإنما ستظل الدولة تعول كثيرًا على ضرورة استقدام الرساميل الوافدة من دول مجلس التعاون الخليجي بدرجة

أساسية وتأهيل الاقتصاد اليمني مع مرور الوقت أي في السنوات القادمة والمتبقية من البرنامج الزمني الخاص بانضمامها المرحلي إلى هذا التكتل الاقتصادي والإقليمي في المنطقة. وعلى هذا الأساس فأننا نرى بأن تحفيز كل من المستثمر الخليجي والمستثمر الوطني حكومة أو قطاع خاص على الشراكة وإمكانية اغتنام فرص الاستثمار المتاحة في اليمن ليست متوقفة على عنصر رأس المال الوافد من الخارج أو الفجوة التمويلية فحسب ولكن أيضًا على توفير عناصر الثروة من الموارد الوطنية في البلاد وبالميزة النسبية وهذا ما تملكه اليمن حاليًا في أراضيها من الثروات المعدنية الهائلة والموارد الطبيعية الزراعية منها والسمكية والقدرة على تأجير اقتصادات الموقع باستغلال عنصر الميزة التنافسية للموانئ البحرية وغيرها من القطاعات الاقتصادية الواعدة والتي تشكل من وجهة نظرنا بيئة استثمارية خصبة ربما تساعد بالفعل على قيام الكثير من المشاريع الضخمة وذات المنافع المتبادلة على المستويين القطري والإقليمي معًا.

المسار الثاني: تحفيز القطاع الخاص في اليمن على تطوير قدراته التنافسية والاستفادة من تجربة وخبرة القطاع الخاص في الاقتصاد الخليجي

لا يكفي النظر إلى تحسين البيئة الاستثمارية في اليمن من زاوية التشريعات للقوانين أو النظم المتعلقة بحوافز الاستثمار الأجنبي, بل يجب الاهتمام بالترويج للفرص الاستثمارية المتاحة أو استكشاف هذه الفرص من منظور الميزة التنافسية Competitive Advantage والتزام الدولة بتوفير مناخ إيجابي للقطاع الخاص تمكنه من القدرة على الإنتاج والمنافسة محلياً أو إقليمياً ودولياً وبخاصة في مجال الشروع بالصناعات الواعدة والتي تعتمد على محددات ديناميكية عوامل الإنتاج مثل العمالة الماهرة والاستحداث التقني ومواكبة المتغيرات التكنولوجية والتخصص الإنتاجي في جزء معين من السلعة، وكذلك على ظروف الطلب في اقتصاد السوق، بالإضافة إلى التركيز على الصناعات المغذية أو المرتبطة بالفروع الإنتاجية التكميلية، وأخيراً الاهتمام بالمكون الرئيسي للشركات التي تتطلب إعادة الهيكلة التنظيمية والإدارية مع تصميم استراتيجية التسويق في ظل أسواق المنافسة والاحتكار[٢٩].

وفيما يخص هذا المحدد الأخير من محددات الميزة التنافسية فقد دلت التجربة في اليمن أن القطاع الخاص الوطني يعاني من مأزق حقيقي بسبب ضعف حجم الشركات العائلية وهياكلها المحدودة وغير القادرة على قوام المنافسة في اقتصاد السوق الإقليمية نظراً لظروف وعوامل كثيرة البعض

منها له علاقة بارتفاع تكاليف عناصر الإنتاج وتدني مستوى الطلب الخارجي، والبعض الآخر يرتبط بالبيئة الاستثمارية غير الفعالة من حيث مناخ الاستثمار والظروف التي تحكم الواقع الاقتصادي الراهن ومنها على سبيل المثال: الحكم الجيد وعلاقته بالقطاع الخاص، حيث يواجه المستثمر الوطني أو الأجنبي عراقيل متنوعة بسبب مظاهر الروتين الإداري والإجراءات البيروقراطية الرديئة في الأجهزة الحكومية هذا بالإضافة إلى مشكلات وبواعث القلق التي يخشى المستثمرون عواقبها الحاضرة والمستقبلية مثل عدم استقرار النظام الضريبي وأوضاع السوق المالية ومخاطر تقلبات أسعار الصرف الأجنبي وتدهور العملة الوطنية (الريال اليمني) وارتفاع مستويات التضخم والركود الاقتصادي.. ما شابه ذلك. وبالتالي فإن تحفيز القطاع الخاص في اليمن على معالجة أن تجاوز مثل هذه الإشكاليات بحاجة إلى إسناد حقيقي من الدولة في تحسين أوضاع البيئة الاستثمارية من جهة، ثم إلى تطوير قدراته الذاتية والتنافسية من جهة ثانية. وفيما يتعلق بتطوير القدرة الذاتية التنافسية فأنه بإمكان هذا القطاع وفي إطار العلاقات الاقتصادية اليمنية — الخليجية أن يستفيد من تجربة وخبرات القطاع الخاص الخليجي لاسيما في مجال النهوض بواقع الشركات العائلية من حيث إعادة النظر بأحجامها الصغيرة أو المتوسطة لكي تتحول إلى شركات مساهمة وقادرة على التفاعل والمواكبة مع قطاع الشركات العائلية في الاقتصادات القطرية الخليجية.

أن تجربة الاقتصاد الخليجي مليئة بالدروس الموجبة والتي يمكن للقطاع الخاص في اليمن الاستفادة منها في مجال تطوير قدراته الذاتية والتنافسية بدعم حكومي طالما وأن الدولة في الجمهورية اليمنية ترغب بتأهيل اقتصادها القطري خلال السنوات القادمة للعضوية في هذا التكتل الاقتصادي الإقليمي والعربي. ومن أمثلة هذه الدروس نجد أنه ما بعد توقيع الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي أقرها المجلس الأعلى في نوفمبر ١٩٨١م وعلى مدار عقدين ونصف من الزمن حتى إعلان قيام السوق الخليجية المشتركة في مطلع عام ٢٠٠٧م شهدت البنية الأساسية والهيكلية للقطاع الخاص الخليجي تعديلات نوعية في مكوناته المؤسسية والتنظيمية وأدواره الريادية على صعيد التنمية الاقتصادية في مجلس التعاون الخليجي وجعلته قطاعًا قادرًا على المنافسة أمام الشركات العالمية سواء كانت متعددة الجنسيات أو الشركات الأجنبية الخاصة والتي تعمل في مختلف الأسواق الوطنية الخليجية وأثبت هذا القطاع تفوقه

وتحقيق درجة من التنافسية العالية في الأسواق الإقليمية المجاورة وكذلك الأسواق العالمية خاصة في مجال الصناعات النفطية والبتروكيماويات والصناعات التحويلية والهندسية والصناعة الدوائية... وغيرها. وتبين لنا المرئيات التاريخية عن خلفية هذه التجربة بأن هذا القطاع مر بمراحل زمنية معقدة منذ بداية عقد الثمانينات حينما كان القطاع الخاص الخليجي قطاعًا فرديًا وعائليًا بأغلبية مشروعاته الصغيرة سواء في قطاع الصناعة أو دوره المميز في قطاع التجارة وقطاع المضاربة في الأراضي والوكالات التجارية والعقارية وقطاع الخدمات الأخرى إلى أن تعاظم دور هذا القطاع عند الارتباط بالاقتصاد الحكومي في منتصف الثمانينات وطوال عقد التسعينات حيث لعب دورًا حاسمًا على صعيد تنفيذ البرامج الاستثمارية الموسعة وإقامة المشروعات الصناعية وتصنيع بعض السلع النهائية كبدائل للواردات وبما يلبي حاجة السوق وقدراتها الاستيعابية[٣٠].

ومن الدروس التاريخية عن تطور القطاع الخاص الخليجي أنه خلال الفترة ١٩٨٥ — ٢٠٠٠م استطاعت الشركات العائلية أن تندمج في كيانات مؤسسية واسعة هيكلة أنشطتها وأعمالها ومضاعفة قدراتها التمويلية من خلال التحول إلى شركات مساهمة في العديد من قطاعات التنمية واقتصاد السوق. وبفضل الحكم الجيد والرشيد الذي انتهجته حكومات بلدان مجلس التعاون الخليجي في دعم القطاع الخاص العائلي على المستويين القطري والإقليمي وإتباع السياسات الاقتصادية الموحدة في بناء المؤسسات الأهلية والحكومية الداعمة للقطاع الخاص وإطلاق كبرى الفرص الاستثمارية للأنشطة التي أثبت قدراته على حسن استغلالها في مختلف قطاعات الاقتصاد والتنمية ومسيرة العمل الإقليمي المشتركة وعلى أثر ذلك فقد ظهر واقعًا اقتصاديًا خليجيًا جديدًا تشابكت فيه مصالح هذا القطاع في عملية التعاون والتكامل الاقتصادي وأثبت تجربته بأنه لم يعد قطاعًا عائليًا تسوده ظاهرة التجزئة والانتشار الواسع عبر المشروعات المتناهية الصغير أو المشروعات الصغيرة. وإنما أصبح قطاعًا مساهمًا في بناء المشروعات بأحجام متوسطة وكبيرة ذات قدرة عالية على المنافسة في السوق الإقليمية والدولية. ولاشك أنه مع تنامي حجم هذه الشركات التي وصل عددها بدول مجلس التعاون إلى أكثر من ٢٧٧ شركة برأسمال مساهم بلغ حوالي أكثر من ٢٩ مليار دولار عام ٢٠٠٠م[٣١] وقدرتها على التعامل مع تحديات التنمية الشاملة في عصر العولمة فإن القطاع الخاص الخليجي يكون بتقديرنا قد توسع وترسخت أقدامه على

أرضية صلبة بفعل قرارات وأنظمة مجلس التعاون الخليجي وصار هذا القطاع يمثل حاليًا نواة حقيقية للسوق الخليجية المشتركة والتي تنطلق في يومنا هذا إلى آفاق رحبة كتجربة اقتصادية وإقليمية متميزة على مستوى عالمنا العربي.

وعلى هذا الأساس فأن دروس هذه التجربة المثمرة – كما ذكرنا سلفًا – سوف تفرض بالضرورة على القطاع الخاص والشركات العائلية في اليمن وعبر هذا المسار كيف تتعلم بناء قدراتها التنافسية ليس من مدخل فوضى المزاحمة واحتكار اقتصاد السوق على المستوى المحلي ولكن من مداخل التنسيق والتعاون الاقتصادي بل وتكاملية الإنتاج الذي سيخدم تأهيل الاقتصاد اليمني في المرحلة المقبلة واندماجه مع الاقتصادات القطرية الأخرى في السوق الخليجية المشتركة على أسس من الشراكة المتكافئة وبما يحقق أهداف هذا التكتل الاقتصادي وأبعاده الإقليمية والدولية سواء في الحاضر أو المستقبل.

المسار الثالث: الاهتمام الحكومي بمضاعفة حجم الشركات المساهمة في اليمن وتدعيم علاقات التعاون والتكامل مع نظيراتها في الاقتصاد الخليجي

لقد دلت التجربة التكاملية في الاقتصاد الخليجي أن للقطاع الخاص مكانة رائدة في عملية التنمية وله وزناً وثقلاً واسعاً في التأثير على السوق الخليجية وذلك عن طريق الدور الذي تلعبه الشركات العائلية المحدودة والمساهمة معًا في ممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية. وتشير الدراسات الميدانية الذي قام بها عدد من الباحثين في دول مجلس التعاون الخليجي إلى أن الوزن النوعي للشركات العائلية في الاقتصاد الخليجي إجمالاً لا يقل في الواقع عن ٩٥٪ تقريباً[٣٢]. أما إذا نظرنا إلى خريطتها التوزيعية على المستوى القطري فأننا نجد مثلاً في دولة الكويت أن هذا الثقل يحتل نسبة ٩٤,٢٪ تقريبًا في حين أن الشركات المساهمة والتوصية بالأسهم تمثل النسبة المتبقية وهي ٥,٨٪ عام ٢٠٠٢. وبالطبع تتفاوت هذه النسب في دول خليجية أخرى حيث نشهد أعلى ارتفاع لها في سلطنة عمان وقد بلغ وزنها ما يقارب ٩٨,٥٪ موزعة كالآتي:

(منشآت فردية ٨٠,٢٪)، (شركات التضامن ١١٪)، (شركات التوصية البسيطة ٢,٨٪)، (شركات ذات مسؤولية محدودة ٤,٥٪)، بينما نرى أن الشركات المساهمة لا يتعدى وزنها النوعي بأكثر من ١,٥٪ على مستوى اقتصاد السلطنة. وأما بالنسبة للمملكة العربية السعودية فإن الشركات

العائلية تمثل نسبة ٨٨,١٪ من إجمالي الشركات الصناعية بالمملكة منها: (٦٦,٩٪ شركات فردية)، (٢١,٢٪ تضامنية)، في حين أن الشركات المساهمة كانت نسبتها ١١,٩٪ مع أواخر عام ٢٠٠٠م[٣٣]. وفي دولة الإمارات العربية المتحدة بلغ عدد المشروعات العائلية ما يقارب ١٤٣٠٠٠ مشروع بين منشأة صغيرة ومتوسطة الحجم، وفي البحرين حوالي ٣٠٠٠٠ مشروع خلال الفترة المبينة للعام ٢٠٠٠. وتنتشر هذه المشروعات العائلية على مساحة واسعة في الاقتصاد الخليجي وقد تنامى حجمها وتنوعت أنشطتها في قطاعات متعددة كقطاع البناء والتشييدات العقارية، وقطاع الصناعات التحويلية، وقطاع التجارة، وقطاع الوكالات التجارية والخدمات، والقطاع المالي والمصرفي. ولكن في الوقت الراهن هناك دعوات لتحويل مثل هذه الشركات في دول مجلس التعاون الخليجي إلى شركات مساهمة في ظل المتغيرات الإقليمية وتحديات العولمة من أجل منحها جرعات محفزة للقوة والقدرة على البقاء والصمود في وجه المنافسة الخارجية[٣٤].

ومن جهة أخرى وعلى نفس هذا المسار إذا نظرنا إلى واقع القطاع الخاص في اليمن من أجل معرفة التطور الذي وصلت إليه الشركات العائلية والمشروعات الفردية بصفة عامة فمن الملاحظ أن هذا القطاع قد أخذ بالتنامي المتسارع نسبياً منذ عام ١٩٩٥ حيث زادت مساهمته الفعلية في توليد القيم المضافة الجديدة من مختلف الأنشطة الاقتصادية وعلى مستوى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ما بين ٧٠ — ٨٠٪ سنوياً وذلك (خارج القطاع النفطي)حسب التقديرات الإحصائيات الدولية للعام ٢٠٠٠م[٣٥].

وأما عن حجم الاستثمار الخاص المحلي فقد تراجع في السنوات ٢٠٠٠ — ٢٠٠٣ ولم تتجاوز مساهمة هذا القطاع بأكثر من ١٥,٧٪ قياسًا إلى حجم الاستثمار الكلي حيث يمثل منه نصيب مساهمة الاستثمارات العائلية بين ١٠,٤٪ إلى ١٠,٧٪ والاستثمارات الأجنبية الخاصة بأقل من ٥٪ تقريباً وذلك على حساب متوسط النمو السنوي للفترة المشار إليها آنفاً[٣٦].

وفيما يتعلق بمعرفة الثقل أو الوزن النوعي الذي يتمتع به قطاع الشركات العائلية على مستوى الاقتصاد الكلي في اليمن فأننا نجد هنا صعوبة كبيرة عن إعطاء — أرقام فعلية صحيحة – نظراً للتناقض في صحة التقارير الإحصائية والتشوش الذي يسود بعض البيانات الرسمية أحيانًا بما فيها الحسابات

القومية وسوء تقدير مساهمة المشروعات الخاصة أو المشاريع المنظمة مثل: شركات التضامن والشركات محدودة المسئولية.. وغيرها في الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام ١٩٩٤ – ٢٠٠٤م مع غياب تطبيق القانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧م وتعديلاته بشأن الشركات التجارية وقانون شركات التأمين رقم (٣٧) لسنة ١٩٩٢م في الجمهورية اليمنية. ولكن بالرغم من هذه الصعوبة إلا أنه من واقع بعض الإحصائيات الحكومية المتوفرة باستطاعتنا أن نؤكد على البيانات والأرقام التالية[٣٧]:

١ – تظهر المسوحات الإحصائية التي أجريت أواخر عام ٢٠٠٤ أن القطاع العائلي (منشآت فردية صغيرة، شركات ذات مسؤولية محددة وتضامنية، شركات التوصية البسيطة) تستحوذ على ٩٧٪ تقريباً من إجمالي المنشآت الاقتصادية وأما عن حجم الشركات المساهمة والحكومية فقد وصل إلى حدود ٣٪ حتى النصف الأول من عام ٢٠٠٤م.

٢ – ارتفع حجم منشآت القطاع الخاص والمشروعات الفردية الصغيرة من ١٩٤٦٨٨ وحدة اقتصادية عام ١٩٩٤م إلى نحو ٣٧٩٢٥٤ منشأة عام ٢٠٠٤ أي بزيادة نسبتها ٩٤,٨٪ خلال الفترة الزمنية المحددة وبمتوسط نمو سنوي ٩,٥٪ في حين انخفض عدد المنشآت الأخرى للقطاع العام والتعاوني بسبب برنامج الخصخصة من ٤٣٢٥٣ وحدة اقتصادية إلى حدود ٢٨٢٢٣ منشأة إنتاجية وخدمية متنوعة وبمعدل انخفاض سنوي ٣,٥٪ خلال العشر السنوات موضع المقاربة.

٣ – يمثل الوزن النوعي للقطاع الخاص العائلي في مجال النشاط التجاري ٥٥٪ عام ٢٠٠٤ مقارنة بحولي ٥٣٪ عام ١٩٩٤, كما زاد عدد الشركات العائلية في مجال الأنشطة الخدمية المختلفة إلى ٢١٪ مقابل ١٨٪, بينما توسع حجم نشاطها في قطاع النقل والمواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية إلى حدود ٢,٣٪ مقابل ١٪ خلال نفس الفترة، وكذلك ازداد الوزن النوعي لمنشآت القطاع الخاص في مجال الخدمات الصحية من ١,٥٪ عام ١٩٩٤م إلى أكثر من ٢,٢٪ عام ٢٠٠٤م.

واستنادًا إلى هذه الأرقام الإحصائية يبدو وكأن القطاع الخاص قد قطع أشواطًا كبيرة من المنجزات في غضون العشر السنوات الماضية ١٩٩٤ – ٢٠٠٤م وأن هناك تطور (كمي) يدل على نمو متسارع في حجم الشركات العائلية وتزايد عدد المشروعات الفردية في مختلف قطاعات الاقتصاد الكي إلا أنه باعتقادنا أن هذا الواقع قد لا يعكس حقيقة حجم النمو (النوعي) للشركات العائلية التي تتنوع –